الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أزمة كورونا و أثرها على التضخم في الجزائر

من إعداد الطالبتين:

تناح عائشة

خدير مليكة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بوشقيفة حميد	أستاذ محاضر "ب "	رئيسا
د. بلقربوز مصطفى	أستاذ محاضر " أ "	مشرفا و مقررا
د. برية سيف الدين	أستاذ مساعد "ب"	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

«وكان فضل الله عليك عظيما» صدق الله العظيم

ما ضاع جهد بالأمس في يوم و سدى و الله يجزي الحسن بالإحسان.

و اقول من فرط الطموح أنا لها ضللت أسعى خلفها في همة حتى عانقت غاياتي و نلتها، بالحمد لله الذي أنعم و أكرم و أتم

أهدي تخرجي و ثمار جهدي إلى من مهد لي طريق العلم، و من انار دربي بنور لا ينطفي إلى من سار في كل درب و في كل طريق، إلى من أجمل اسمه بكل فخر و إعتزاز و الذي (والدي العزيز رحمه الله)

إلى ملهمتي و معلمتي الاولى، من أبصرت بها طريق حياتي و أعتزازي بذاتي إلى القلب الحنون من كانت دعاوتها تحيطني (والدتي العزيزة)

فالحمد لله على الاتمام، اللهم انفعني بما علمتني و زدني علما و اجعلني مباركة أينا كنت.

مليكة

إهداء

الحمد لله حبا و شكرا و امتنان على البدء و الختام

الى من كلل العرق جبينه و علمني ان النجاح لا يأتي الا بالصبر و الاصرار الى النور الذي انار دربي و السراج الذي لا ينطفي نوره بقلبي، من بذل الغالي و النفيس.

(ابي الغالي)

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها و سهلت لي الشدائد بدعائها، الى الانسانة العظيمة.

(امي العزيزة)

الى كل من كان عوننا و سندا في هذا الطريق... اخوتي و اصدقائي و اصحاب الشدائد

اهديكم هذا الانجاز و ثمرة نجاحي الذي لطالما تمنيته، و ها انا اليوم اتممت هذي المسير بفضل من الله عز و جل.

فالحمد لله على ما وهبني، و ان يعينني و يجعلني مباركة اين ما كنت

عائشة

شكر و تقدير

الحمد لله الذى انار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا و وفقنا فى إنجاز هذه المذكرة.

نتوجه بجزيل الشكر و جميل العرفان إلى الأستاذ المشرف د. بالقربوز مصطفى الذى لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه القيمة خلال إنجازنا لهذا العمل.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على تكبدهم عناء القراءة، و على ما يبدونه من ملاحظات توصيات.

و فى الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون من قريب او من بعيد فى انجاز هذا العمل.

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر و التقدير

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة ..... أ

الفصل الأول : الإطار النظري حول جائحة كورونا و التضخم

مقدمة 5

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول جائحة كورونا 6

المطلب الأول : نشأة وخصائص فيروس كورونا و طرق انتقاله..... 7

المطلب الثاني : أعراض فيروس وطرق الوقاية منه..... 9

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول التضخم 10

المطلب الأول : مفهوم التضخم (أنواعه و آثاره ، طرق قياسه)..... 10

المطلب الثاني: أساليب معالجة التضخم 16

المبحث الثالث: جائحة كورونا وأثرها على التضخم..... 18

المطلب الأول : تداعيات جائحة كورونا على التضخم..... 18

المطلب الثاني : أثر جائحة كورونا على الأجور و القدرة الشرائية..... 20

خـــلاصـــة الفصـــل الأول..... 23

الفصل الثاني : أزمة كورونا و التضخم في الجزائر

المقدمة: 25

المبحث الأول: ظهور جائحة كورونا في الجزائر و الإجراءات المتخذة للحد منها 26

المطلب الأول : جائحة كورونا في الجزائر 26

المطلب الثاني : الإجراءات المتخذة للحد من تفشي الجائحة في الجزائر..... 29

المبحث الثاني: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري..... 32

المطلب الأول: الاضطرابات التي سببتها الجائحة على الاقتصاد(اضطرابات العرض – الطلب – التمويل) 32
المطلب الثاني : آثار الجائحة على الاقتصاد الجزائري (سلبية ، ايجابية).....35
المبحث الثالث : تداعيات جائحة كورونا على التضخم في الجزائر 38
المطلب الأول : تطور و أسباب التضخم في الجزائر 38
المطلب الثاني : التضخم في الجزائر و آليات مواجهته 41
خلاصة : 44
خاتمة 46
قائمة المصادر و المراجع 49

قائمة المختصرات

SARS_COV	Severe Acute Respiratory Syndrome covid متلازمة الاتهاب الرئوي الحاد كوفيد
MERS_COV	Middle East Respiratory Syndrome متلازمة الشرق الاوسط التنفسية
SARS	Acute Respiratory Syndrome متلازمة الاتهاب التنفسي الحاد

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	تطور معدلات التضخم في الجزائر 2000 – 2019	39
(02)	تطور معدل التضخم خلال الفترة 2018 – 2021	41

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	بنية الفيروس التاجي	08
(02)	التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب	13
(03)	التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة	14
(04)	حالات الاصابات المؤكدة في الجزائر بفيروس كورونا	27
(05)	حالات الشفاء والوفاة بفيروس كورونا في الجزائر	28
(06)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال 2018-2021	41

مقدمة

مقدمة :

فيروس كورونا المستجد (كوفيد19) هو وباء عالمي أثر بشكل كبير على الصحة العامة و النشاط الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم ، وقد اتخذت الحكومات و المراكز المالية إجراءات غير مسبوقة لمواجهة الأزمة الصحية و الاقتصادية الناجمة عن الجائحة و من بين هذه الإجراءات ، التضخم ، الإنفاق العام و التحفيز النقدي و التسهيلات الائتمانية ، و الدعم الاجتماعي و الضريبي للأفراد و الشركات ، و قد أدت هذه السياسات إلى زيادة كبيرة في العرض النقدي و العجز المالي في معظم البلدان ، و بصفة خاصة الجزائر .

وفي ذات الوقت شهدت الأسواق تقلبات كبيرة في الأسعار السلع و الخدمات ، بسبب تأثير الجائحة على العرض و الطلب ، وقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية ، مثل النفط و الغذاء و المعادن ، بشكل حاد ، بفعل الانتعاش الاقتصادي ، و التوقعات المستقبلية ، و التخزين الاحتياطي ، و التحوط ضد التضخم ، و قد انخفضت أسعار الخدمات ، مثل السفر و السياحة و الترفيه ، بسبب القيود الصحية و التباعد الاجتماعي و التغيرات في سلوك المستهلكين ، و نتيجة لذلك شهدت الجزائر ارتفاعات في معدلات التضخم ، أي في معدل الزيادة العامة و في مستويات الأسعار ، خلال فترة الجائحة و في هذا البحث نعالج موضوع تأثير جائحة كورونا على التضخم في الجزائر من المنظور النظري و التطبيقي ، حيث نقوم بتحليل العوامل التي أدت إلى التضخم ، وكيف تأثرت هذه العوامل بسبب الجائحة ، بالإضافة إلى دراسة السياسات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة للتصدي لهذه التحديات .

و من هذا المنطلق جاء اهتمامنا بالموضوع محل الدراسة محاولين الإجابة على السؤال المطروح في الإشكالية :

الإشكالية : تتمثل مشكلة بحثنا في التساؤل التالي :

هل أثرت جائحة كورونا على التضخم في الجزائر ؟

و منه تم إدراج الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالجائحة و التضخم؟
- ما هو واقع التضخم في ظل الجائحة في الجزائر؟
- ما هي سبل مواجهة التضخم و الوسائل الممكنة للحد من تفشي الجائحة في الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة :**

- جائحة كورونا تشير إلى انتشار فيروس على النطاق العالمي ، مما أثر على الصحة العالمية و الاقتصاد العالمي ، أما التضخم فيشير ارتفاع أسعار السلع و الخدمات في فترة زمنية معينة .
- تراجع الطلب الاستهلاكي و الاستثماري نتيجة لتداعيات الجائحة و إجراءات الغلق .
- _لمواجهة التضخم يمكن اتخاذ عدة إجراءات مثل السياسة النقدية و السياسية المالية و للحد من تفشي الجائحة فيمكن إتباع و سائل وقائية عديدة مثل إجراءات الغلق و التباعد الاجتماعي .

- **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الدراسة في تناول موضوع متمثل في تأثير جائحة كورونا على التضخم على الصعيد العالمي عامة و الجزائر خاصة ، من خلال دراسة تداعيات هذه الجائحة على ارتفاع الأسعار في السلع و الخدمات و التذبذب في زيادة العرض و الطلب على المنتجات ، في ظل الإجراءات الاحترازية المتخذة من اجل احتواء الفيروس .

- **أهداف الدراسة :**

- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول موضوعا جديدا .
- توضيح الآثار الاقتصادية التي خلفتها الأزمة الصحية على الاقتصاد الجزائري .
- الوقوف على واقع التضخم في ظل جائحة كورونا بالاستناد على تقارير و الإحصائيات المتاحة .

- **حدود الدراسة :**

- **الإطار المكاني** :دراسة حالة الاقتصاد الجزائري(التضخم)،خلال فترة جائحة كورونا.
- **الإطار الزماني** : تحليل واقع التضخم خلال فترة الجائحة و قبلها (2021_2018) .

- **أسباب اختيار الموضوع:** هناك مبررات عديدة دفعتنا لاختيار الموضوع نذكر منها أسباب و دوافع موضوعية و أخرى ذاتية تتمثل فيما يلي :

الأسباب الموضوعية: تكمن في بروز كورونا بشكل واضح على الساحة العالمية و تأثيرها على كافة المجالات و خاصة المجال الاقتصادي بالأخص مؤشر التضخم ، مع تسليط الضوء على الجزائر .

الأسباب الذاتية : و تكمن في الرغبة ، في دراسة المواضيع التي تخص الاقتصاد الدولي الجزائري خاصة نظرا لميولتها الشخصية ، و كذا علاقة الموضوع وبالتخصص المدروس .

- **منهج الدراسة :**

يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي في عرض ووصف المعلومات المتعلقة بجائحة كورونا و تحليل أثرها على التضخم في الجزائر و من ثم استخلاص جملة من النتائج

- **صعوبات الدراسة:**

- عدم توفر معلومات و إحصائيات دقيقة و موثوقة بشأن تحليل تأثر كورونا على التضخم بشكل كامل .
- قلة المراجع التي تتحدث عن الجائحة سواء كتب أو دراسات أكاديمية و التي تحتوي على معطيات حديثة ، و بالتالي اعتمدنا بشكل كبير على المجلات و الدراسات المتوفرة على شبكة الانترنت .

- **الدراسات السابقة :**

- دراسة بوفلفل زيد (2020-2021) بعنوان التعليم عن بعد تحت ظل جائحة كوفيد-19 في الجزائر دراسة حالة منصة " مودل " الجامعة 08 ماي 1945 قالمة ، هدفت هذه الدراسة إلى بروز دور الدولة الجزائرية في انتهاج الطريقة الفعالة من خلال دمج قطاع التعليم التقليدي مع التقنيات التكنولوجية

الحديثة في ظل جائحة كوفيد-19 ،حيث قامت جامعة 08 ماي 1945 بإنشاء خلية لتطبيق تقنية التعليم عن بعد عبر منصة "مودل" و تكوين الأساتذة والطلبة لتفعيلها والإبقاء عليها حتى بعد انتهاء انتشار فيروس كورونا.

- دراسة وردة شيبان ، سامية مقعاش (2022) بعنوان انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر – دراسة اقتصادية تحليلية – تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر جائحة كوفيد-19 على أهم الإجراءات و التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية من اجل احتواء الجائحة و مدى فعاليتها، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة ان جائحة كورونا أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.
- دراسة سهام حروري (2021) بعنوان الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا " كوفيد-19" : الواقع و الرهانات ، تهدف إلى تبني الجزائر لمجموعة من التدابير الصحية و الوقائية في مختلف المجالات لاسيما الجانب الاجتماعي ، إلا أن تنفيذ تلك التدابير واجهتها العديد من نقاط الضعف ، و هو ما يستوجب التركيز على مبدأ اشتراكي في صنع السياسات و اتخاذ القرارات و تنفيذها .
- دراسة دحماني فاطمة ، عبد الكريم سهام ، عمراوي سمية (2020) بعنوان تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2011 ، سعت هذه الدراسة إلى أن مشكلة التضخم ظاهرة اقتصادية مركبة لا يسهم في تشكيلها عامل اقتصادي واحد ، بل هي ناجمة عن اختلالات هيكلية عميقة مثل تدهور إنتاجية القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) و ارتفاع التكاليف الإنتاجية"،كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين جمود و تشوه بنية الإنتاج وبين معدلات التضخم في الجزائر.

- **هيكل البحث :**

من اجل تغطية الموضوع ثم تقييم الدراسة إلى فصلين مبتدئين في ذلك بمقدمة و إكماله بخاتمة ، حيث يتناول الفصل الأول المفاهيم الأساسية حول موضع الدراسة و المتمثل في جائحة كورونا و أثرها على التضخم ، حيث يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث ، إما الفصل الثاني فقمنا بدراسة انعكاسات جائحة كورونا على ظاهرة التضخم في الجزائر و مستعينين في ذلك على ثلاث مباحث .

الفصل الأول

الإطار النظري حول جائحة

كورونا و التضخم

مقدمة:

يعتبر موضوع فيروس covid-19 و التضخم من بين المواضيع التي حضت بالدراسة و الاهتمام في مختلف بلدان العالم ومن قبل العديد من الباحثين و الاقتصاديين حيث تعمقت الأبحاث فيها خاصة في الآونة الأخيرة منذ بدأ انتشار الوباء (covid-19) و تعددت النظريات الاقتصادية و الاجتماعية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي ركزت عليها آرائهم وقد شجعت الأبحاث و الدراسات الاقتصادية حول علاقة فيروس كورونا بظاهرة التضخم و بشكل عام أظهرت هذه الدراسات و الأبحاث إلى وجود علاقة طردية مهمة بين جائحة كورونا و تأثيرها على التضخم، وفيما يلي سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم العامة حول جائحة كورونا covid 19 وظاهرة التضخم و العلاقة بينهما .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول جائحة كورونا

تتواجد الفيروسات في مختلف الأوساط كالماء و الهواء و التراب ومن اخطر الفيروسات التي كان لها تأثير قوي في الآونة الأخيرة في مختلف الميادين السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و التعليمية، لما سببته من خسائر مادية و بشرية كارثية وخطيرة نذكر منها فيروس covid 19 ، هذا الأخير الذي يسبب أمراض رئوية يمكن أن تؤدي إلى الوفاة نظرا لخطورته الكبيرة .

لذلك أردنا أن نخصص هدا الجزء من الفصل لنتعرف على هذا الفيروس (covid 19) وعن تاريخ ظهوره و أصله، إضافة إلى مفهومه الصحيح و خصائصه مما يتركب، و عن مدى خطورته لنحاول معرفة طرق علاجه و الوقاية منه حتى في أنفسنا من هذا المرضcovid 19 .

المطلب الأول : نشأة و خصائص فيروس كورونا و طرق انتقاله

1. **نشأة فيروس كورونا كوفيد** 19 :

في أعقاب تفشي المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) والتي بدأت في عام 2003 في آسيا ، و الحالات الثانوية في أماكن أخرى من العالم ، أصدرت المنظمة العالمية للصحة (who) بيانا صحفيا يفيد بان فيروس كورونا جديد ، وقد حدد في عدد من المختبرات هو العامل المسبب ل SARS . سمي الفيروس رسميا باسم فيروس كورونا سارس اختصارا (SARS-COV) أصيب فيه أكثر من 8000 شخص و توفي حوالي 10% منهم[1] ، ويكون الفيروس التاجي جديدا (cov) عندما ينشأ عن سلالة جديدة من الفيروسات التاجية حيث أطلقت على المرض الناجم عن الفيروس التاجي الجديد الذي ظهر لأول مرة في "ووهان" بالصين و اعتبارا من ديسمبر 2019 ، تم تأكيد 2466 حالة إصابة بفيروس كورونا المرتبط بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-COV) في الاختبارات المعلمية 851 منها كانت قاتلة ومعدل الوفيات حوالي

34.5 % وبحلول 23 من شهر نوفمبر 2020 ، ابلغ من أكثر من مليون و 400 ألف حالة وفاة مؤكدة و أكثر من 60 مليون إصابة مؤكدة .[2]

2. **مفهوم فيروس كورونا كوفيد−19 :**

Covid-19 يعد من الفيروسات التاجية التي من الممكن أن تسبب نزلات البرد الشائعة وفي بعض الأحيان قد تسبب أمراض تنفسية أكثر خطورة مثل متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (SARS) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) .covid-19 هو مرض مرتبط بفيروس B كورونا الجديد المسمى بمتلازمة الجهاز التنفسي الحاد للكبار 2 (2-corona virus2(SARS-COV)) ثم الإبلاغ عنه لأول مرة في الصين في ديسمبر 2019، وهو فيروس يحتوي على الحمض النووي الريي RNA فقط ، وهو شديد العدوى ، ينتج مستويات فتك أعلى من أنفلونزا و فيروسات أنفلونزا الخنازير.

حيث أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية covid19 جائحة عالمية في 11 مارس 2020 ومن هذا نرى أن الجائحة هي العدوى انتشرت في العديد من البلدان أو القارات ، وعادة ما تصيب عددا كبيرا من الناس حيث كان covid19 يؤثر على 209 دولة و منطقة حول العالم مع أكثر من 1.563.000 مريض مصاب بالعدوى و

[1] – world.Health organisation, http://www.who.int تم الاطلاع عليه على الساعة 15 : 14 ، بتاريخ 23 décembre 2023

[22] - بوفلفل زيد ، التعليم عن بعد تحت ظل جائحة كوفيد19 في الجزائر– دراسة حالة مصنعة "موودل" لجامعة 08 ماي 1945 قالمة ، أطروحة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة 08 ماي 1954 قالمة ،2020-2021 ص63

يتسبب في أكثر من 91.8300 حالة وفاة ، في ذلك الوقت كانت ايطاليا و اسبانيا و الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا و الصين و إيران هي الدول التي أبلغت عن أعلى معدل وفاة بسبب المرض.[1]

3. خصائص فيروس covid 19

- نوع الفيروس: يعود فيروس كورونا إلى عائلة الفيروسات التاجية و يتضمن العديد من الأنماط مع covid19 كنوع شائع.
- بنية الفيروس: يتألف من RNA محاط بغلاف بروتيني يشبه التاج، مما يميزه عن الفيروسات الأخرى
- أعراضه الشائعة: تشمل الحمى، السعال، صعوبة التنفس، فقدان الشم و التذوق
- نقل الفيروس : ينتقل الفيروس عبر القطيرات التنفسية المصابة و الملامسة للأسطح الملونة .[2]

الشكل(01) : بنية الفيروس التاجي

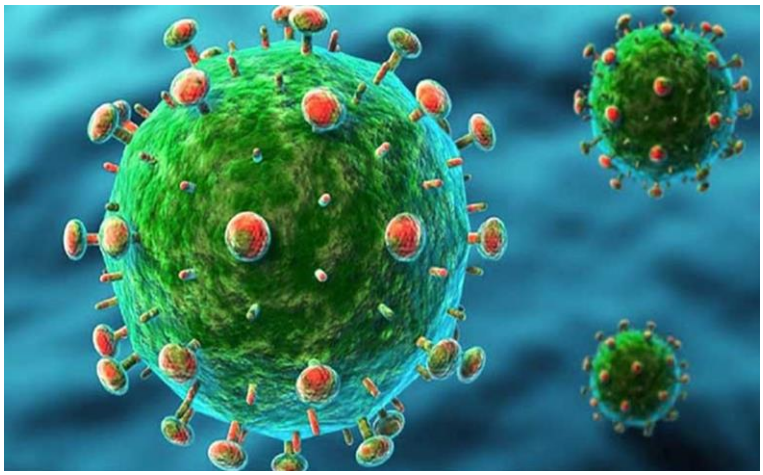

مصدر : تم الاطلاع عليه يوم 22/12/2023،الساعة 22:35 http://covid19.sante.gov.dz

[1]- Europen cancer patient coalition. http://ecpc.org/covid-19.information تم الاطلاع عليه 2023/12/23 الساعة 42 : 21 .

[2]- World Heath organisation, corona virus, http://www.who.int تم الاطلاع عليه 23/12/2023 الساعة 51: 21 .

4. **طرق انتقال فيروس كورونا** : نذكر منها

- التنفس : يمكن أن ينتقل الفيروس عندما يتنفس شخص مصاب و يطلق قطيرات فيروسية في الهواء .
- الملامسة: عند لمس سطوح ملوثة بالفيروس، ثم لمس الوجه (الأنف، الفم، العينين) ، يمكن نقل العدوى .
- التجمعات : الاحتكاك القريب مع شخص مصاب قد يزيد من فرص الانتقال العدوى
- السفر: يتم نقل العدوى عبر السفر إلى المناطق المصابة .[1]

المطلب الثاني : أعراض فيروس وطرق الوقاية منه.

1. **أعراض فيروس كورونا كوفيد-19** : يتمثل في عدة أعراض نذكر منها :

- فيروس كورونا يصيب الرئتين ومن أعراضه هي :

- حرارة مرتفعة .
- سعال جاف .
- صعوبات في التنفس .
- فقدان الشم و التذوق .
- آلام العضلات و التعب .

2. **طرق الوقاية منه** :

- الارتداء الصحيح للكمامة .
- غسل اليدين .
- التباعد الاجتماعي.
- تجنب الملامسة .
- تجنب التجمعات .
- تعزيز النظافة الشخصية .[2]

[1] - World Heath organisation, corona virus, http://www.who.int تم الاطلاع عليه 23/12/2023 على الساعة 21 : 51 .

[2] - International transport workers federation covid19, http://www.itfglobal.org تم الاطلاع عليه 23/12/2023 على الساعة 00: 22 .

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول التضخم

التضخم هو زيادة في متوسط أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معين ، و يُعتبر عادةً على أساس سنوي.

يمكن أن ينجم التضخم عن عدة عوامل، بما في ذلك زيادة الطلب عن السلع والخدمات، أو زيادة تكاليف الإنتاج والنقل، أو تدهور العملة الوطنية. يمكن أن يؤدي التضخم إلى تقليل قوة الشراء للعملة، مما يؤثر على مدى قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات بنفس قيمة النقود. تهدف السياسات الاقتصادية، بما في ذلك سياسات البنوك المركزية، إلى مراقبة التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

المطلب الأول : مفهوم التضخم (أنواعه و آثاره ، طرق قياسه)

1. تعريف التضخم:

هناك عدة تعاريف ومفاهيم ولها معنى واحد لكلمة التضخم واختلف تعريف التضخم عند المفكرين والعلماء وباختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه فالتعريف الخاص بكلمة التضخم في الفترة ما بين الحربين العالمتين لدى الكثير من الدول هو إصدار النقود والاعتبارية ولكن أن المفهوم قد تغير فيما بعد ذلك، أصبح المقصود منه فائض النقر على فائض السلع والخدمات. و منه نقول أن هناك عدة مفاهيم لظاهرة التضخم مبنية على نظريات مختلفة نذكر منها:

2. التعريف المبني على النظرية الكمية (النقدية):

فالتضخم النقدي بناء على هذه النظرية بمعنى "كل زيادة في كمية النقد المتداول يؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار هذا التعريف الخاص بالتضخم يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول والملتقى في السوق هي السبب في ظهور الظواهر التضخمية ومنها ارتفاع الأسعار السائدة.[1]

3. التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:

تكون هذه النظرية نتيجة التوازنية في العلاقة بين العرض والطلب بحيث يكون التضخم ثمرة هذه العلاقة المقصودة وهي العلاقة السلبية وليست إيجابية أي تمثل خلل التوازن فيما بين العرض والطلب فمن العلماء الاقتصاديين من خلال تعريفه وتحليله لمفهوم التضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة فعرف التضخم بأنه "زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".

[1]– غازي حسين عنابة " التضخم المالي " مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003،ص09.

ولقد بني أصحاب هذه النظرية أنه لو زاد الطلب النقدي عن العرض السلعي عنده ثمن معين فإن الأسعار ستميل للارتفاع (فائض إيجابي في الطلب) والعكس صحيح وكلما كان ذلك الفائض كبير (فائض الطلب وفائض العرض) (إيجابي سلبي) زادت سرعة ارتفاع أو انخفاض الأسعار فالعلماء الاقتصاديون الذي نادوا بهذه النظرية إنما يأخذون بمفهوم العرض والطلب واعتبروها أساسا صالحا في تحليلهم لظاهرة التضخمية كسبب منشئ لها.[1]

يتمثل التضخم في الارتفاع في مستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن في بلد معين وبالتالي فإن التضخم ينطوي على عنصرين أساسين هما:ارتفاع المستوى العام للأسعار واستمرارية هذا الارتفاع، أي أنه حركة تصاعدية للأسعار وتتصف بالاستمرار الذات.[2]

4. قياس التضخم:

بغرض الكشف عن وجود ظاهرة في اقتصاد ما ينبغي الاستناد في ذلك إلى مقياس علمي يقيس مداه ودرجته خلال فترة من الزمن وتذهب أغلب الدراسات عادة في قياس التضخم إلى عدة أرقام قياسية للأسعار التي تقيس متوسط تغيرات أسعار مجموعات كبيرة ومختلفة من السلع والخدمات.

ويقاس معدل التضخم السنوي بالنسبة المئوية إلى التغيير في الرقم القياسي للأسعار من سنة إلى أخرى، وذلك بحسب العلاقة التالية:

$$inf = \frac{IP_{\tau} - IP_{\tau-1}}{IP_{\tau-1}} \times 100$$

معدل التضخم(inflation)inf

مؤشر الأسعار للفترة(indice des prix)IPt

مؤشر الاسعار للفترة السابقة(t−1):IPt−1

الفترة الزمنية t

[1]– خالد عوين ، عبد الوهاب سهايلية ، أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الجزائر ، دراسة قياسية لفترة 1990–2016 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر ،تخصص اقتصاد كمي ، جامعة العربي التبسي ، جامعة تبسة السنة الجامعية (2017–2018) .

[2]– رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي ، دار زهران ،2010 ، عمان، ص163.

ويمكن حساب معدل التضخم السنوي من خلال:[1]

أ. الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

ويطلق عليه أيضا (مؤشر تكاليف المعيشية) حيث يتناول عادة لقطاع العائلي الحضري فحسب، أي أنه يتعامل مع أسرة حضرية نموذجية دارسا ميزانيتها ونمطها الاستهلاكي ويتم حساب هذا الرقم وفقا لمجموعة من السلع المكونة لما يسمى سلة السوق والتي تمثل السلع الأساسية التي يستهلكها فرد.

ب. الرقم القياسي لأسعار المنتج:

ويسمى أيضا بالرقم القياسي لأسعار الجملة، ويمثل إجمالي ما تم تداوله على مستوى تجارة الجملة[2].

5. أنواع التضخم:

ثمة عدة أنواع من التضخم بحسب عدد من المعايير وذلك على النحو التالي:

- **معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار:**

يمكن حسب هذا المعيار تقسيم التضخم إلى نوعين هما:

- **التضخم الظاهر:**

يسمى أيضا بالتضخم المفتوح وترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.

- **التضخم المكبوت:**

هو التضخم الذي تحدد الدالة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع ومن ثم الحد من الحركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية.

[1]– أحمد محمد أبو طه، التضخم النقدي ، مكتبة الوفاء القانونية، 2012، الإسكندرية، ص 88.

[2]– علي مكيد، علاء الدين عشيط، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990_2015) ، مجلة البحوث اقتصادية عربية ،العدد 78_79/ ربيع _ صيف 2017، ص 4.

- **معيار حدة التضخم:**

ويمكن وفق هذا المعيار التمييز بين ثلاثة أنواع للتضخم كما يلي:

- **التضخم الجامح:**

ويكون أقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية (ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي).

- **التضخم الزاحف:**

يتصف هذا التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار حتى في الحالات تكون في زيادة معتدلة في الطلب، أي تكون هناك زيادات حادة في مستويات الأسعار.

- **معيار مصدر الضغط التضخمي:**

ينقسم التضخم بحسب مكوناته إلى أربعة أنواع تشمل:

- **تضخم دفع الطلب Demand-Pull inflation:**

ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الإنفاق الكلي) في المجتمع وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

الشكل رقم (02): التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب

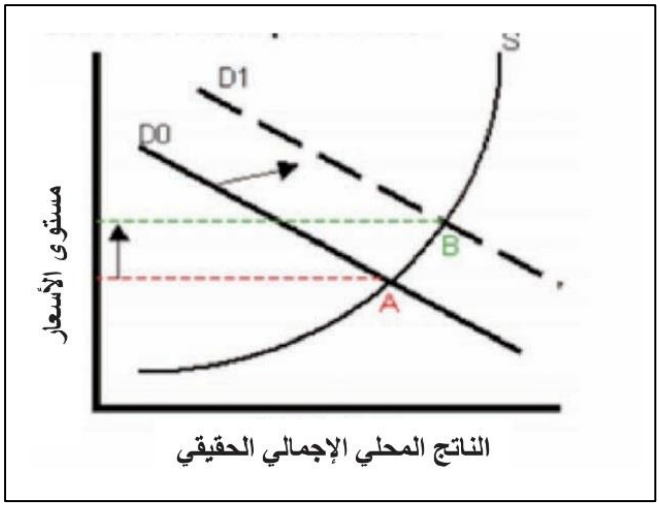

مصدر: رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه أثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي 2021، ص 12.

يوضح الشكل (2) التضخم الناشئ عن عوامل جذب الطلب وانتقال منحنى الطلب من الوضع الى وضع (D1) نتيجة لزيادة في مستويات الطلب لا يواجهها زيادة في مستويات العرض لعدم إمكانية زيادة الإنتاج في المدى القصير لذلك نرى هناك ثبات منحى العرض وانتقال نقطة التوازن الاقتصادي التي تحدد بموجبها الأسعار من نقطة (A)إلى(B)بالتالي زيادة أسعار أي ارتفاع الأسعار أي ارتفاع معدل التضخم.

- **تضخم دفع النفقة Cost-Pusl inflation :**

في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج أي مكون يدخل في إنتاج السلع (المواد الخام، الوقود،الأجور،أو غيرها) بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.[1]

الشكل رقم (3): التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة

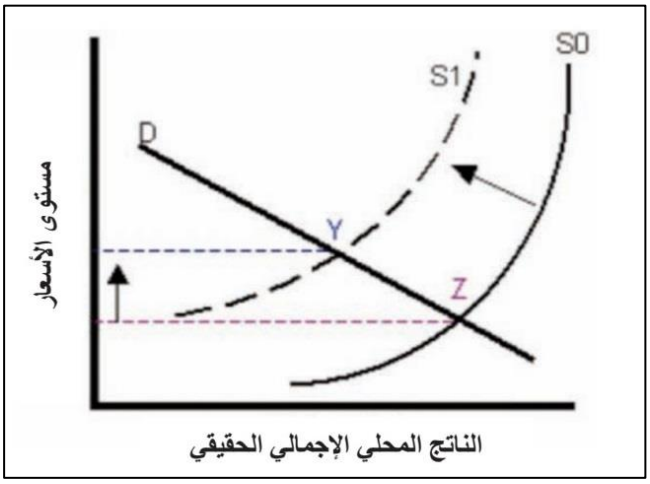

مصدر: رانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه أثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي،2021، ص 13.

يوضح الشكل (3) أنه بارتفاع تكاليف الإنتاج ينتقل منحنى العرض من الوضع S_0 إلى وضع S_1 وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع السعر التوازني مع انتقال نقطة التوازن من النقط (Z) إلى(Y) وهو ما يعني مستوى أعلى من أسعار ومعدل التضخم.

- **التضخم المستورد:Pass-Through inflation**

عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلي.

[1]– رانيا شيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتابيات تعريفية، العدد 18، صندوق نقد العربي ، أبو ظبي، 2012، ص09.

- **توقعات التضخم:Inflation Expectation**

عندما يدرك المستهلكون أن المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه بشكل عام نحو الارتفاع سيدفعهم ذلك إلى تضمين هذه الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار.[1]

[1]– رانيا شيخ طه ، ص09.

المطلب الثاني: أساليب معالجة التضخم

لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي والاستمرارية نموه يتوجب التنسيق بين سياسة النقدية والمالية، لأن التضخم يعد ظاهرة نقدية بحسب معظم النظريات الاقتصادية فإن عجز الموازنة يعد هو أيضا أهم مسببات التضخم خصوصا في الأجل الطويل ومنه نذكر من أهم سياستين النقدية والمالية في مكافحة التضخم :

أ. السياسات النقدية في مواجهة التضخم:

تسند مهمة وضع وتنفيذ السياسة النقدية إلى البنوك المركزية، حيث تعتمد هذه الأخيرة في مكافحة التضخم على جملة من الأدوات وهي:

1. حفظ سعر إعادة الخصم:

يعتبر سعر إعادة الخصم أقدم أداة استخدمتها البنوك المركزية ويتمثل في سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لدى البنوك التجارية وذلك بهدف زيادة السيولة لديها. يقوم البنك المركزي في حالة نسب التضخم المرتفعة بالرفع من معدل إعادة الخصم، وذلك بهدف الأداة لم تعد معتمدة لدى أغلب البنوك المركزية نظرا إلى أن نجاحها يرتبط بتوافر أسواق نقدية متطورة ولاعتماد على أدوات أخرى، فمثلا في الجزائر تم تثبيت سعر إعادة الخصم عند معدل 4% وذلك سنة 2004.

2. سياسة السوق المفتوحة:

تتمثل في عمليات البنك المركزي بشراء وبيع الأوراق المالية بمختلف الآجال وخصوصا القصيرة الأجل، وذلك بغرض التحكم في عرض النقد وحجم الائتمان، ويرتبط نجاح هذه الأداة بوجود سوق مالية ونقدية متطورة وهذا ما تفتقر إليه أغلب بلدان النامية.

يقوم البنك المركزي في حالة معدلات التضخم المرتفعة بغرض الأوراق المالية (الأسهم وسندات) التي بحوزته للبيع، وذلك بهدف امتصاص السيولة الزائدة في السوق والتقليل من حجم النقد المتداول وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار.[1]

[1]– علي مكيد، علاء الدين عشيط ، مرجع سبق ذكره، ص 4.

3. سياسة الاحتياطي الإجباري (القانوني):

يتمثل في الجزء من الودائع الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ويقوم هذا الأخير بتحديد هذه النسبة بناء على الأوضاع الاقتصادية السائدة، ففي حالة معدلات التضخم المرتفعة يقوم البنك المركزي بالرفع من نسبة الاحتياطي الإجباري، وذلكما يعني امتصاص السيولة لدى البنوك التجارية وبالتالي الخفض من قدرتها الائتمانية، ما يؤثر سلبا على حجم النقد المتداول في السوق.

ب. السياسات المالية في مواجهة التضخم:

تتمثل السياسة المالية في الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في تخطيط كل النفقات العامة والإيرادات العامة وذلك بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف معينة ،وتمكن مشاركة السياسة المالية للسياسة النقدية في مكافحة التضخم في قيد الموازنة الحكومية حيث يعد عجز الموازنة من أهم محددات التضخم في الأجل الطويل ،ويعد عجز الموازنة سمة بارزة للدول النامية ،ويرجع ذلك لانخفاض مستوى مصادر التمويل العمومي (نتيجة لتدني مستوى تطور القطاع العام)،وضعف مساهمة قطاع الأعمال كمصدر تمويل النشاط الاقتصادي إما بسبب ضعف مستوى تطوره أو بسبب التهرب ضريبي. إضافة إلى عدم ترشيد النفقات العمومية. يمكن إبراز أهم أدوات السياسية المالية في مكافحة التضخم:

1. ترشيد النفقات العامة:

تلجأ الدولة في حالة معدلات التضخم المرتفعة إلى تقليص النفقات العامة بخاصة الاستهلاكية منها و زيادة الإنفاق الاستثماري، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستهلاك، أي انخفاض الطلب الكلي ما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الانخفاض.

2. الزيادة في حجم الضرائب:

تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة، إضافة إلى أنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم تقوم الدولة بالرفع من نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ما يعني انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي.

3. سياسة الدين العام:

يعد أيضا من أهم الإيرادات العامة، حيث يتم اللجوء إليه في حالة عجز الضرائب على تغطية النفقات العامة، وفي حالة اعتماده فإنه يهدف أيضا إلى سحب فائض السيولة في السوق ، ما يعني انخفاض الطلب وعلاج الزيادة في المستوى العام للأسعار.

4. الإعانات والتحويلات :

تعد الإعانات والتحويلات من أهم مصادر تدعيم المداخيل لفئات اجتماعية واسعة،ويؤدي خفض مستوى الإعانات والتحويلات في أوقات التضخم إلى الحد من القوة الشرائية وبالتالي إلى المساهمة في كبح التضخم.[1]

المبحث الثالث: جائحة كورونا وأثرها على التضخم

جائحة كورونا أثرت بشكل كبير على التضخم في العديد من البلدان، بما في ذلك الجزائر. تزايدت تكاليف الإنتاج والنقل نتيجة للتدابير الاحترازية والقيود الصحية، مما أدى إلى زيادة في الأسعار.

كما تأثرت سلاسل الإمداد بسبب القيود على الحركة والتجارة العالمية، مما زاد الضغوط على أسعار السلع والخدمات. يعمل البنك المركزي والحكومة على مراقبة التضخم واتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثاره السلبية على الاقتصاد والمواطنين.

المطلب الأول : تداعيات جائحة كورونا على التضخم

تحدث العلاقات الاقتصادية بين الدول من خلال عدة قنوات تساهم في انتقال الأزمات الاقتصادية والحوائج بما فيها كوفيد-19 بين الدول، ومن بينها ما يلي:

- **البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:**

يتوقع أن تسبب أزمة الثقة التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة إفلاس بعض الشركات، التوقف المفاجئ عن سداد ما ينعكس سلبا على الاقتصاد.

- **القطاع المالي غير المصرفي:**

نتيجة لتزايد احتمالات نقص السيولة وانعدام الثقة الائتمانية بسبب اشتداد الأزمة، يتوقع أن تعافي المؤسسات المالية غير المصرفية مشاكل مالية ضخمة. وعدم مساعدة هذه المؤسسات يعرضها للإفلاس، سيما وأنه يتعين عليها دفع الديون.

- **التجارة الدولية:**

تقوم التجارة على تصنيع السلع والخدمات في بلد ما وتصدر إلى بلد آخر من جهة، وصدمات العرض (كتوقف الرحلات وتقلص الصادرات).

[1] – علي مكيد، علاء الدين عشيط ، ص 4.

- **أسعار النفط:**

من الآثار البارزة لانخفاض أسعار النفط، بسبب الجائحة توقع خسائر كبيرة في قطاع النقل الجوي، وهي الخسائر التي ستخفض جزئيا كنتيجة لانخفاض تكاليف الوقود[1] .

- **قيود السفر والحجر الصحي :**

قد تكمن إجراءات تقييد السفر وفرض الحجر الصحي من تخفيف سرعة انتقال العدوى بين الأفراد، غير أن هذا قد يسبب حدوث ركود اقتصادي كبير.

- **ردود الفعل السياسية ورفض العولمة :**

بسبب جائحة كورونا، قد تبدي السلطات السياسية ردود فعل تعيق تدفق السلع والخدمات وخاصة الأشخاص بين الدول ، وهو ما يجعل الشركات والأفراد والحكومات تواجه إضرابات قد تؤدي إلى إلغاء المفاجئ للعولمة.[2]

- **أثر جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي:**

توقعت الأونكتاد نهاية 2020 ، انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على العالم وتكبدت الحكومات والشركات وحتى الأفراد (الأسر) خسائر اقتصادية كبيرة في كل العالم.

- **أثر جائحة كورونا على قطاع النقل الجوي العالمي:**

توقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي(Association (IATA) the International Air Transport) خسائر شركات الطيران ما قيمته 84,3 مليار دولار عام 2020 ، حيث ستفقد شركات الطيران 37.54 دولار لكل راكب، وهو العام الأسوأ ماليا في تاريخ قطاع الطيران. فمنذ بداية الجائحة يسجل خسائر يومية تقدر بمبلغ 230 مليون دولار.

وبما أن حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي يأتي من السياحة، التي تعتمد بشكل كبير على النقل الجوي، فإن عدم إنعاش هذا القطاع سينجم عنه خسائر كانخفاض في الإيرادات بنسبة 50% لتصل إلى 419 مليار دولار عام 2020 مقابل 838 مليار دولار عام 2019، لتصل إلى 15,8 مليار دولار عام 2021 بينما سترتفع الإيرادات إلى 598 مليار دولار.

[1]- عبد الحميد فيجل، محمد براق، تداعيات جائحة كورونا (كوفيد -19) على الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلد 15، عدد 03،2021، ص 115-134.

[2]- نفس المرجع، ص 115-134.

- **أثر جائحة كورونا على التجارة العالمية:**

انخفضت قيم التجارة العالمية بنسبة 3% خلال ربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع الأخير من عام 2019. وقد توقعت الأونكتاد استمرار الانخفاض بنسبة 26,9% خلال الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالربع

الأول من العام نفسه. كما فقد مؤشر أسعار السلع الأساسية في السوق الحرة 1,2% من قيمته شهر جانفي من عام 2020 وفقد 8,5% و20,4% من قيمته خلال شهري فيفري ومارس من عام 2020 على التوالي، كما سجلت أسعار الوقود انخفاضا حادا في مارس 2020 نسبته 33,2%، في حين انخفضت أسعار المعادن والخامات والمواد الغذائية والمواد الزراعية الخام بأقل من 4% خلال الفترة ذاتها.

- **أثر جائحة كورونا على الترابط المالي وأسواق المال العالمية :**

دفعت جائحة كورونا العالم إلى مواجهة أزمة مالية جديدة ذات وقع أكبر من أزمة المالية لسنة 2008، فلقد أدخلت الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، وذلك لأن الانتشار السريع لفيروس كورونا مثل ضربة موجعة للاقتصاد العالمي الذي كان قد بدا أن يشهد حالة من الانتعاش والتعافي الطفيفة من الأزمة المالية السابقة، حيث أن هذه الأزمة ستضفي زخما على بعض التغيرات التي طرأت في الاقتصاد العالمي، وتعتمد الأضرار على مدى سرعة وفعالية سياسية الحكومات للاحتواء العدوى.[1]

المطلب الثاني : أثر جائحة كورونا على الأجور و القدرة الشرائية

لقد جائحة كورونا أضرار معتبرة مست بالعديد من القطاعات الحساسة ، ترتبت عليه إغلاق المؤسسات المستخدمة سواء في القطاع العام أو الخاص ، مع غلق الحدود و تقييد الصادرات و الواردات ، الأمر الذي تسبب في ركود الأسواق و ارتفاع الأسعار لمختلف المنتجات مقابل استقرار أجور و انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين .

- **أثر جائحة كورونا على الأجور :**

مع انتشار فيروس كورونا المستجد حول العالم و إعلان سلطات كل دولة أما الحجر الجزئي أو الكلي لها. مما أدى إلى خلق أزمة اقتصادية و أزمة سوق عمل غير مسبوقة ، مما اضر بملايين العمال والمنشآت . و في حين تم توثيق التأثير الوظائف على نطاق واسع إلا أن التأثير على الأجور غير معروف بشكل جيد

[1]– سفيان خلوفي، كمال شريط، أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على المؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 3، ديسمبر 2021، صفحة 1653-1654.

و بهذا نستكشف نتائج إصدار 2020/2021 من تقرير الأجور العالمي الصادر عن منظمة العمل الدولية.

_ الاتجاهات الحديثة في الأجور :

قبل الأزمة :

في حين تباينت تجارب البلدان ، كان الاتجاه العام قبل الأزمة هو نمو متوسط الأجور الحقيقية بشكل سريع في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط ولكن بشكل أبطأ بكثير في البلدان مرتفعة الدخل في البلدان ذات الدخل المرتفع لم يواكب نمو الأجور نمو إنتاجية العمل ، وأدت هذه الفجوة إلى انخفاض عالمي في حصة دخل العمل (حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي).[1]

دعم الأجور أثناء الأزمة :

منذ مارس و افريل 2020 ، عندما انتشرت الجائحة و حالات الإغلاق الناتجة عنها بدفع الشركات إلى الإفلاس و ملايين العمال إلى البطالة ، اعتمدت 40 دولة على الأقل " دعم مؤقت للأجور " كجزء من مجموعة من تدابير السياسات لمواجهة آثار الأزمة .

سعى هذا الدعم المؤقت إلى منع التسريح الجماعي للعمال ، و مساعدة المنشآت على الاحتفاظ بعمالها ، ودعم الانتعاش بمجرد الانتهاء من عمليات الإغلاق ، كما أنها تهدف إلى ضمان استمرار العمال في تلقي جزء على الأقل من أجورهم المعتادة.[2]

[1] - **منظمة العمل الدولية:** تقرير الأجور العالمي 2020-2021 : الأجور و الحد الأدنى للأجور فيزمن جائحة كوفيد-19 ، http://www.ilo.org تم الاطلاع عليه بتاريخ 19/04/2024 على الساعة 52: 22 .

[2] - **منظمة العمل الدولية** :تقرير الأجور العالمي 2020–2021 :الأجور الحد الأدنى للأجور في زمن جائحة كوفيد–19 international labour organisation، http://www.ilo.org أطلع عليه بتاريخ 19/04/2024 بتاريخ 51: 22 .

تأثير جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك :

نتيجة لانتشار الجائحة بوتيرة أقوى و أسرع في الجزائر ، أصبح المستهلك البسيط يعاني الأمرين ، إضافة إلى الأزمة التي يواجهها صحيا و خوفا وقلق نفسي ، خشية انتقال العدوى ، إليه و إلى عائلته في أي لحظة ، أضحى يواجه أزمة ارتفاع الأسعار التي تشهده كل من المواد الصيدلانية المختلفة كالأدوية و المعقمات و الأقنعة الواقية ، وفضلا على ذلك فموجة ارتفاع الأسعار لم تتوقف فقط عند المواد الصيدلانية بل اجتاحت مختلف المواد الاستهلاكية الأخرى التي يحتاجها المستهلك بشكل يومي ، والتي تعد كسلع ضرورية و أساسية لكل مواطن جزائري ، إلى جانب ذلك فان المستهلك يجد نفسه محاصر بين نفاذ و ندرة هذه السلع نتيجة كثرة الطلب و تهاتف الجميع على اقتنائها و خشية اختفائها من السوق ، و بين الإجراءات الحجر الصحي المشددة هذا من جهة ، و من ناحية أخرى كان الأمر كذلك بالنسبة لبعض التجار و للمضارين الجشعين يد في شح وندرة هذه المنتجات من السوق نتيجة احتكارهم لهذه السلع و طمعهم لبيعها بأسعار مضاعفة بعد تفاقم الوضع الوبائي ، إضافة لذلك أدى انتشار الفيروس إلى غلق الشبه الكامل و توقيف التجار من مزاولة نشاطهم التجاري في أسواق المنتجات الدائمة منها و التي تنصب أسبوعيا ، سواء المتعلقة منها بسوق السلع (سوق السيارات ، المواشي ، سوق السلع الأولية) أو سوق الخدمات ، سوق البيع بالجملة ، و التجزئة الذي أثر بشكل سلبي على المستهلكين ذوي الإمكانيات المحدودة .[1]

[1]- محمد رضا بن لاغة ، فوزي آيت سعيد ، اثر جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك ، المجلة الدولية في الاقتصاد و استراتجيات الأعمال ، المجلد 01 ، العدد 01 ، سنة 2021 ،ص87-88 .

خلاصة:

و نستخلص من دراستنا لهذا الفصل انه قد يؤدي تباطؤ النشاط الاقتصادي الناجم عن إجراءات الإغلاق و التقييدات إلى انخفاض الطلب العام ، مما يقلل من الضغط التضخمي .

ومع ذلك قد يؤدي تدابير التحفيز الاقتصادي التي تتبناها الحكومات و البنوك المركزية ، مثل زيادة الإنفاق العام و تخفيض أسعار الفائدة إلى زيادة الكتلة النقدية و بالتالي زيادة الطلب ، مما يمكن ان يساهم في زيادة التضخم .

كما قد تؤثر اضطرابات سلسلة التوريد العالمية و ارتفاع أسعار السلع و الخدمات الأساسية بشكل مباشر على التضخم .

الفصل الثاني

أزمـــة كـــــــورونا و الــتضخم

فـــــــــي الجـــزائـــر

مقدمة :

تعتبر أزمة فيروس كورونا من ابرز الأزمات التي حدثت في القرن الواحد و العشرين نظر الشدة و خطورتها على الحياة البشرية و آثارها على المعاملات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ، حيث شهدت الجزائر ركود اقتصادي واسع إذ أنها شكلت خطر على مختلف المؤشرات الاقتصادية خاصة مؤشر التضخم الذي يعتبر من أهم المؤشرات الذي يرتكز عليه الاقتصاد الجزائري ، وفيما يلي سوف نتطرق في هذا الفصل إلى انعكاسات جائحة كورونا على ظاهرة التضخم في الجزائر و الإجراءات الوقائية لمواجهة التضخم في ظل الجائحة .

المبحث الأول: ظهور جائحة كورونا في الجزائر و الإجراءات المتخذة للحد منها .

يعد فيروس كورونا من أكثر الأوبئة الخطيرة التي نشرت الرعب في العالم مطلع سنة 2020 ، و الذي أصبح مشكلة صحية عالمية منذ ظهوره في مدينة ووهان الصينية شهر ديسمبر 2019 ثم انتشر انتشارا مخيفا و سريعا لباقي دول العالم ، كما فيها الجزائر نهاية شهر فيفري 2020 ، التي شكلت لها تحدا كبيرا .حيث خصصت له آليات و اتخذت مجموعة من الإجراءات الاحترازية و الضرورية الصارمة لمحاربة انتشاره.

المطلب الأول : جائحة كورونا في الجزائر

لقد سجلت أول خالة إصابة بمرض كوفيد 19 بالجزائر لرعية ايطالية أعلن عنها يوم 2020/02/25 أو في 2020/03/01 ثم الإعلان عن حالتين ، انتقلت العدوى لهما عن طريق قريب لهما مقيم بفرنسا (وزارة الصحة و إصلاح المستشفيات ، بيانات صحفية covid19 – 2020) بعد الحالتين السابقتين اخذ المرض ينتشر وذلك بتسجيل حالات جديدة كل يوم.[1]

- **تطور حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا :**

منذ تاريخ 2020/03/02 حيث أعلنت الدولة الجزائرية عن إصابة حالتين جديدتين بفيروس كورونا ، وبدأت عدد الإصابات ترتفع إلى أن وصلت في أواخر شهر مارس إلى 716 إصابة ، و سجلت 44 حالة وفاة ، كما سجلت وزارة الصحة شفاء 37 مصاب ، كما تزايدت عدد الإصابات بالفيروس في شهر افريل ليصل العدد الإجمالي إلى 4006 حالة مؤكدة ، فيما بلغ إجمالي الوفيات إلى 450 حالة ، وقد ارتفعت عدد الحالات التي تماثلت بالشفاء إلى 1702 حالة شفاء ،وقد وصل عدد الحالات تحت المعالجة 6805 وتشمل 2714 حالة مؤكدة حسب التحليل بالأشعة و السكانير فيما يتواجد 23 مريض حاليا في العناية المركزة ، وفي شهر ماي وصل عدد الإصابات المؤكدة إلى 9394 حالة ، فيما بلغ إجمالي الوفيات 638 وفاة و عدد الحالات التي تماثلت للشفاء 5549 حالة ، بلغ عدد الحالات التي استفادت من العلاج حسب البروتوكول المعمول به 17753 حالة ، وبقيت عدد الإصابات في ارتفاع في شهري جوان و جويلية ، وحسب آخر الإحصائيات ليوم 22 أوت 2020 فقد بلغت الحالات المؤكدة 41068 إصابة ووصل عدد الوفيات إلى 1424 وفاة بينما بلغت حالات الشفاء 28874

حالة[2]

[1] وريدة براهيمي ، فيروس كورونا2 (SORS – COV 2) بالجزائر و انعكاساته الاجتماعية . مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية المجلد 07، العدد (01) جوان 2022، ص1011

سهايلية سماح الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر ، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية المجلد 05 العدد 03 ،أكتوبر 2020، [2]ص 28.

- يمثل المنحنى البياني تطور حالات الإصابة المؤكدة في الجزائر :

الشكل رقم (4): حالات الإصابات المؤكدة في الجزائر بفيروس كروونا

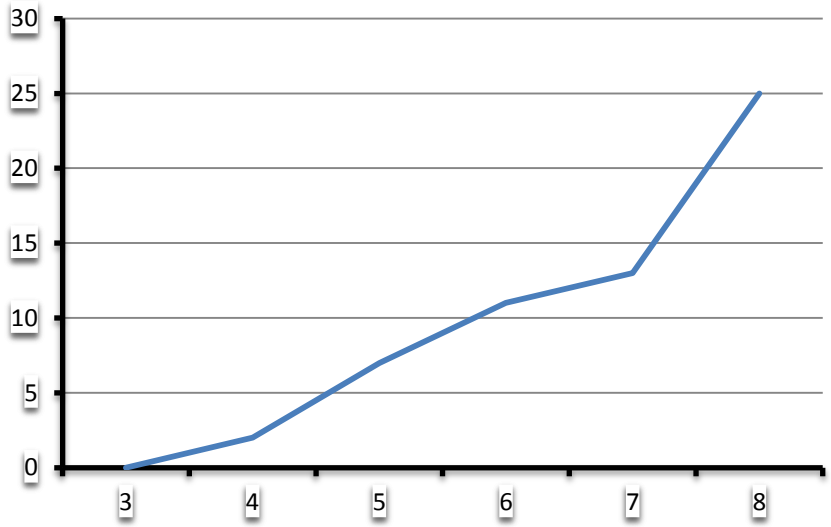

مصدر: الموقع الرسمي لوزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات، الرابط http://covid19.sante.gov.dz ، اطلع عليه بتاريخ 2024/04/23 على الساعة 23:27.

نلاحظ من خلال المنحنى البياني الذي يوضح تطور عدد الإصابات المؤكدة بفيروس كورونا في الجزائر بداية من شهر مارس إلى غاية شهر جوان ، أن هناك تزايد و ارتفاع كبير في عدد الإصابات رغم الإجراءات الصحية و الأمنية التي فرضتها الهيئات الصحية ، وهذا راجع إلى عدم الالتزام بشروط الحجر الصحي.

- يمثل المنحنى البياني تطور الحالات الشفاء و الوفاة بفيروس كورونا في الجزائر.

الشكل رقم (5): حالات الشفاء والوفاة بفيروس كورونا في الجزائ .

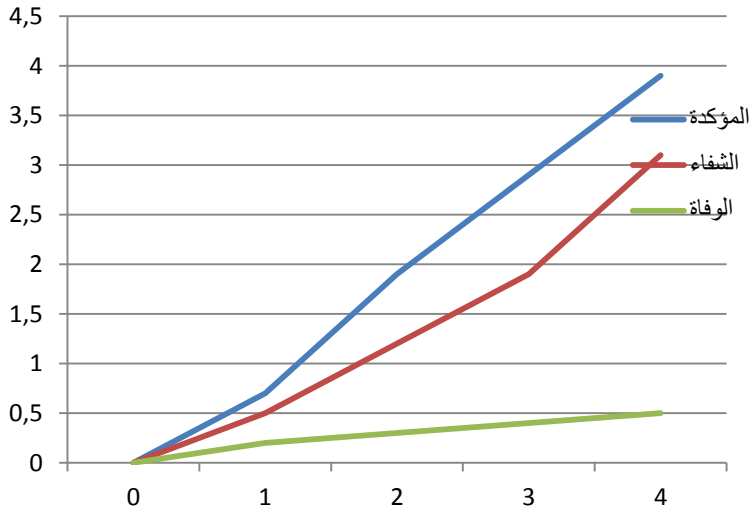

مصدر: الموقع الرسمي لوزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات، الرابط http://covid19.sante.gov.dz، اطلع عليه بتاريخ 2024/03/30 على الساعة 23:27

يتبن من خلال المنحنى البياني الذي يشمل تطور حالات الشفاء بفيروس كورونا في الجزائر ، أن هناك ارتفاع في عدد الوفيات حيث وصل إجمالي عدد الوفيات إلى 885 وفاة منذ بداية تفشي كورونا و على الجانب الايجابي تبين من فيروس كورونا 9066 مصاب ، وهذا ما يفسر اعتماد الجزائر على دواء الكلوروكين لعلاج المصابين و الذي أظهر نتائج مشجعة .

- **إجراءات الحجر الصحي و الجماعات المحلية :**
  - الحجر التام في البيوت
  - أن تكون الخرجات الاستثنائية مرخص بها مسبقا من طرف السلطات المختصة للدرك الوطني أو الأمن الوطني .
  - اتخاذ إجراءات استثنائية لضمان تموين السكان بالمستلزمات الطبية و المواد الغذائية

- وضع حواجز أمنية للمراقبة .
- توسيع إجراءات الحجر الجزئي في جميع ولايات الوطن .
- القيام بأنشطة التعقيم و التطهير في الأماكن العمومية على نطاق واسع.
- القيام بحملات توعية للمواطنين .
- إجلاء المواطنين من الخارج.[1]

المطلب الثاني : الإجراءات المتخذة للحد من تفشي الجائحة في الجزائر

نظرا لارتفاع المتزايد لحالات الإصابة بالفيروس قامت الدولة الجزائرية باتخاذ مجموعة من السياسات و الإجراءات لمواجهة الجائحة و المتمثلة في :

- ضمان وصول الفئات الهشة إلى الخدمات الصحية.
- المراقبة المبكرة و الاحتواء السريع و الشامل من اجل الحيلولة دون انتشار الفيروس من خلال منح العطل المرضية المدفوعة الأجر كعامل يساعد على عدم انتقال العدوى.
- توفير الاستشارة الطبية عن بعد و إنتاج الإمدادات الطبية على المستوى المحلي من أقنعة واقية و محاليل تعقيم و أدوية.
- إعلام المواطنين بمدى خطورة الوضع و ضرورة تغيير الأفراد من خلال توفير المعلومات اليومية عن آخر المستجدات المتعلق بالوضع الصحي .
- تقييم الإرشادات الطبية و التوجيهات الوقائية.[2]
- إنشاء منصة رقمية لرصد و متابعة تفشي الوباء بشكل يومي .

التدابير الهادفة إلى التحقيق من آثار الجائحة الاقتصادية و الفئات المتضررة منها و المتمثلة في :

❖ **على مستوى القطاع الاقتصادي :**

- خفض أسعار الفائدة ودعم مستويات الائتمان و السيولة و تأجيل مدفوعات فوائد و أقساط القروض مع القيام بدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة ومختلف القطاعات الاقتصادية المتضررة بشكل كبير
- ترشيد النفقات ودعم نفقاته : من خلال تخفيض مستوى الإنفاق العام من اجل توفير الموارد المالية لدعم التعاطي اقتصادي و الاستدامة المالية العامة على المدى المتوسط الطويل بدرجة مقبولة ، ووفقا لترتيب الدول العربية في مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي احتلت الجزائر المرتبة رقم 75 عالميا بقيمة 3.1

[1] جائحة كوفيد-19 في الجزائر – المعرفة ،http://m.marefa.org،تم الاطلاع عليه يوم 30 مارس 2024 على الساعة 23:27

[2] سهام حروري، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا،الواقع و الرهانات ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد05 ،العدد02 جامعة محمد خيضر_بسكرة،2021،ص570.

- التنويع الاقتصادي و الإصلاحات على مستوى الإنتاج : بهدف تعزيز مرونة الاقتصاد و مناعته ضد الصدمات ، خاصة في ظل اعتماده على إرادات المحروقات ، ولمواجهة تداعيات كوفيد19 ،يتطلب ذلك زيادة تنويع هياكل الإنتاج و التصدير ، نظرا للقلق المتزايد للاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء و الاعتماد المتزايد على الواردات لتامين الاحتياجات الأساسية و المعدات الطبية ، وفي هذا السياق تعمل الحكومة على تشجيع الاستثمار الزراعية و الصيانة و الصحة و الأدوية و المعدات الطبية ، ولتعزيز الإنتاج المحلي في هذه القطاعات بدعم من الصناديق السيادية[1].

❖ **على مستوى القطاع الصحي :**

- تخصيص 82716 سرير منها 2500 سرير للتكفل بالمصابين على مستوى 64 مصلحة للأمراض المعدية و 247 و 79 مصلحة أمراض الرئة أو 100 مصلحة في اختصاصات أخرى بالإضافة إلى 24 مصلحة للإنعاش بها 460 سرير.
- توفير 5787 جهاز للتنفس الاصطناعي و التخدير والإنعاش موزعة كما يلي:
  - 3333 جهاز للتنفس، جهاز للتخدير و الإنعاش
  - 2390 للتنفس الاصطناعي
  - 64 سيارة إسعاف طبية مجهزة بالة تنفس اصطناعي
- اعتماد الجزائر على بروتوكول علاج جديد ضد كوفيد من 23 مارس يسمى كلوروكين وهو علاج ضد الملاريا ، ويستخدم لعلاج أمراض الروماتيزم ، حيث انه اظهر نتائج مشجعة في كل من الصين و فرنسا .
- تأكيد الوزير الأول جراد أن الدولة اتخذت جميع الإجراءات لعلاج المصابين ، و الخطوات التي قاموا باتخاذها تمت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية

[1] سهام حروري، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا،الواقع و الرهانات ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد05 ،العدد02 جامعة محمد خيضر_بسكرة،2021،ص571.

- تبرع دولة الصين بمعدات طبية و نقلها على وجه السرعة إلى الجزائر و التي شملت 500000 قناع واقي و 50000 كمامة من نوع N95 بالإضافة إلى 20000 ملابس واقية طبية و القفازات الطبية و أجهزة التنفس الاصطناعي و غيرها من المستلزمات الطبية الأخرى من الصين إلى الجزائر بالإضافة إلى 13 طبيب صيني و 8 ممارسي الصحة مختصين في تشخيص وعلاج الفيروس[1] .

❖ **على المستوى الاجتماعي :**

- وقف الدراسة في المدارس و الجامعات لمنع تفشي الفيروس
- وضع تدابير التباعد الاجتماعي
- تعليق الرحلات نحو الخارج
- تعليق النشاطات الخدماتية
- غلق المحلات و المؤسسات [2]
- غلق المساجد و توقيف التجمعات
- إجلاء المواطنين
- وقف النقل الداخلي

[1] يونس بورنان 2020/06/22 ، مساعدات طبية صينية إلى الجزائر لمكافحة كورونا ، تم الاسترداد من http://al-ain.com/article/algeria-chine-exprience-corona-midical-aid على الساعة 22:51 بتاريخ 2024/03/30

[2] سهايلية سماح ، مرجع سبق ذكره ، ص32 .

المبحث الثاني: تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري كان ملموسًا، حيث أدى إلى تراجع في النمو الاقتصادي وزيادة في معدلات البطالة. تضرر قطاع الطاقة بشكل خاص نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب العالمي. كما عانى قطاع السياحة والخدمات من التقلبات الاقتصادية وقلة الإيرادات. تبذل الحكومة جهودًا لتخفيف الآثار السلبية من خلال التحفيز الاقتصادي وتعزيز القطاعات غير النفطية.

المطلب الأول : الاضطرابات التي سببتها الجائحة على الاقتصاد(اضطرابات العرض – الطلب - التمويل)

- **اضطرابات العرض :**

تنجم هذه الاضطرابات عن مجموعة من العوامل منها :

1. حالات المرض والوفاة، جهود وتدابير احتواء الأزمة التي تحد من الحركة، ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال نظرا للقيود على سلاسل العرض وتقليص الائتمان.
2. تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية، بسبب احتواء المرض ومنع انتشاره عبر عمليات الإغلاق والحجر الصحي، إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات التي تعتمد على سلاسل العرض من الحصول على السلع الوسيطة التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.
3. إضرار الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الجائحة بأهم القطاعات الغنية بالوظائف إذ ستعرف عديد المؤسسات الاقتصادية إيقاف إنتاجها وقد يصل الأمر إلى حد غلقها، كما أن عملية التزود بالمواد الأولية ستعرف الكثير من الاضطرابات مما سيؤثر على الإنتاج.
4. اضطراب عمليات الإنتاج والصناعة التحويلية، وإرجاء الخطط الاستثمارية، وتزداد هذه الصدمات تعقيدا بفعل هبوط ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين، كما حدث في مختلف اقتصاديات دول العالم جراء هذه الجائحة.
5. التوقف المفاجئ لنشاط التصنيع في المناطق الأكثر تضررا، يسبب اختناق في سلاسل القيمة العامية، وقد يكون من الممكن أن تدعم المخزونات العرض لفترة من الوقت، ولكن مع هياكل الإنتاج المعلومة في الوقت الحاضر، فمن المفترض أن مدة وحجم تفشي جائحة كوفيد -19 قد تستنفذ المخزونات، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى إغلاق المصانع على نطاق واسع بسبب نقص المدخلات الوسيطة، حتى في المناطق التي لا تزال محصنة ضد الفيروس.[1]

[1]– بوقحطان وسام، دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا (covid-19) على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 199.

6. التراجع الحاد في صادرات السلع النهائية المصنعة و مدخلات السلع سيؤثر بشكل أكبر على الأرباح ستحقق في البداية، لكن إذا استمرت الأزمة، فسوف ينخفض التوظيف والأجور أيضا وبالتالي، من الممكن أن تطال عواقب الاضطرابات في جانب العرض الطلب الكلي، وتهدد الاستقرار المالي.

- **اضطرابات الطلب:**

يعود مصدر هذه الاضطرابات إلى :

1. التأثير الكبير لتراجع الثقة والخوف والهلع الذي يصيب الناس، على الاستهلاك والطلب في العديد القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع السياحي والسفر.
2. انخفاض الطلب بسبب ارتفاع عدم اليقين وزيادة السلوك التحوطي، وجهود احتواء الأزمة، وتصاعد التكاليف المالية التي تحد من القدرة على الإنفاق، وستنقل هذه الآثار عبر الحدود.
3. تراجع المداخيل نتيجة زيادة عدم اليقين بشأن أثار الصدمة، وإن كان الطلب الحكومي من الممكن أن يرتفع في العديد من البلدان، لمكافحة العدوى من خلال مبادرات المساعدة الصحية الطارئة.
4. إمكانية إقدام الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها، ويمكن أن تكون هذه الآثار حادة بصفة خاصة في خطوط الطيران على نحو مماثل لما حدث في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.
5. تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين.
6. تدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال يمكن أن يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها، وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف.

- **اضطرابات التمويل :**

تعود هذه الاضطرابات إلى مجموعة من العوامل منها :

1. انخفاض الإيرادات، و إضعاف المراكز الخارجية بسبب تراجع العائدات التصدير نتيجة انخفاض أسعار السلع الدولية (البلدان المصدرة للنفط مثلا)، مما يضع ضغوطا على ميزانيات الحكومات، ويقضي إلى انتشار تداعيات إلى بقية الاقتصاد من ناحية أخرى[1].
2. تراجع تدفقات استثمارات الحافظة نتيجة الارتفاعات الحادة في درجة العزوف عالميا عن المخاطر وهروب رؤوس الأموال إلى الأصول المأمونة، فمثلا تراجعا بنحو 2 مليار دولار منذ فبراير 2020، بينما شهدت المنطقة خروج تدفقات كبيرة، فأسعار الأسهم انخفضت، وفروق العائد على السندات اتسعت، وضيق الأوضاع المالية الذي يشهده العالم يمكن أن يشكل تحديا جسيما، حيث تشير التقديرات إلى وصول الديون السيادية الخارجية التي يحل أجل استحقاقها على المنطقة في 2020 إلى 35 مليار دولار .
3. أدت الزيادة في النفور من المخاطر منذ صدمة الجائحة كوفيد –19 والتوجه نحو الأصول السائلة في مواجهة عدم اليقين إلى دفع أسواق الأسهم بالفعل إلى منطقة التصحيح، في بعض الحالات، كانت التصحيحات الفورية شديدة كما كانت خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .
4. جاءت الصدمة بعد طفرة غير مسبوقة في الافتراض العام والخاص (على وجه الخصوص)، حيث بلغ إجمالي أرصدة الديون 229 تريليون دولار في نهاية عام 2018، وهو أكثر من مرتين ونصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، صاعدا بذلك من 152 تريليون دولار في بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008.
5. من المحتمل أن الأوضاع السابقة سترهق أكثر القطاعات والشركات التي تتعرض لحالة اضطراب في سلاسل التوريد الناجمة عن انتشار الفيروس وهذا يثير احتمال حدوث أزمة ائتمان في فترة مديونية عالية، وتراجع النمو العالمي،وانخفاض أرباح العملات الأجنبية، على الرغم من معدلات الفائدة المنخفضة للغاية[2].

[1]– بوقحطان وسام ،ص 199.

[2]– نفس المرجع، ص 199.

المطلب الثاني :آثار الجائحة على الاقتصاد الجزائري (سلبية ، ايجابية)

1. **الآثار السلبية:**

يمكن حصر آثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا كوفيد –19 على الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

- **إعاقة النشاط الاقتصادي:**

مع انتشار فيروس كورونا كوفيد–19 و ظهور الحالات الأولى في الجزائر أعلنت الحكومة الجزائرية عن مجموعة من الإجراءات الوقاية و الاحترازية كتوقيف الدراسة بالمدارس و الجامعات ، وكذا تعليق الرحلات الجوية و غلق بعض النشاطات التجارية.

حيث امتدت إجراءات العزل والغلق هذه لأزيد من 6أشهر ، و خلفت خسائر كبيرة للمؤسسات الاقتصادية الوطنية كشركات الطيران مثلا ، و لأصحاب الأعمال الحرة و التجارية ، و هذا رغم إعلان الحكومة في وقت لاحق عن إجراء تأخر لتحقيق من الأعباء و تقديم المساعدات لهذه النشاطات الاقتصادية المتضررة من إجراءات الغلق.

- **ارتفاع تكاليف التصدي و الاحتواء:**

حسب ما صدر في العدد رقم 19من الجريدة الرسمية ينص المرسوم الأول على تحويل اعتماد مالي قدره ثلاثة ملايين و سبعمائة مليون دينار كانت مقيدة في ميزانية 2020 في باب النفقات المتعلقة بالتكفل بجائحة فيروس كورونا ، أما المرسوم الثاني ، في نص على تحويل اعتماد قدره ثلاثمائة وثمانون مليون دينار، كانت مقيدة في ميزانية 2020 تحت باب تكاليف المشتركة و النفقات المحتملة ، إلى ميزانية تسيير ذات الوزارة في باب (مساهمة للوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية ، و كلف كل من وزير الصحة و إصلاح المستشفيات ، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار . كما خصص قانون مالية التهليلي لسنة 2020 قيمة مالية لمكافحة جائحة فيروس كورونا و الوقاية منه قدرت بما يقارب 70مليار دينار، منها 20 مليار دينار موجهة للفئات المهنية التي فقدت مداخيلها بسبب الجائحة (جريدة رسمية 2020) لهذا ، يظهر ضخامة الأغلفة المالية المخصصة لمواجهة هذا الخطر الوبائي و آثاره على ميزانية الدولة ، و التي تحولت الأزمة من أزمة صحية إلى أزمة مالية صحية، يمكن أن تؤثر أكثر على الاقتصاد الجزائري مستقبلا إذا استمرت.

- **زعزعة الثقة و اليقين و الذعر الاقتصادي:**

وهذا كان أكثر وضوحا في الثلاث أشهر الأولى من انتشار الفيروس و إعلان الحكومة الجزائرية عن غلق بعض النشاطات الاقتصادية و التخفيف من حركات تنقل الأشخاص، مما خلق أزمة في التزويد و الامتداد بهذه المادة الحيوية في الأسواق المحلية.

- **خسائر شركات النقل الجوي:**

تسبب تعليق حركة التنقل الجوي من منتصف مارس 2020، بسبب انتشار جائحة كورونا عبر العالم ، في خسائر كشركة الخطوط الجوية الجزائرية بلغت لحد 38 مليار دج نهاية السنة الجارية، حسب ما أفاد به الناطق الرسمي للشركة أمين أندلسي (وكالة الأنباء الجزائرية 2020).

- **انخفاض أسعار البترول:**

انخفاض أسعار البترول خلال الربع الأول من سنة 2020 إلى مستويات قياسية (أقل من 20 دولار أمريكيا للبرميل) خلف هو الآخر أزمة مالية في الجزائر، قد لا تظهر تداعياتها إلا بمرور الوقت نتيجة الانخفاض في مصدر الدخل الأساسي للخزينة العمومية ، حيث و على هذا الأساس ، فإن الحكومة تتوقع في قانون المالية التكميلي ل 2020 ، انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليار دولار مقابل 37,4 مليار دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولى ل2020.[1]

[1]– سفيان خلوفي، كمال شريط، أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد–19 على المؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 3، ديسمبر 2021، صفحة 166.

2. الآثار الإيجابية :

رغم الآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري ككل، إلا أن الجائحة خلفت وستخلف آثار إيجابية وفرصا على الاقتصاد المحلي للاستغلال وتعزيزها مستقبلا، فيما يلي أهمها:

- **التشجيع على تنويع في مداخيل الاقتصاد الجزائري مستقبلا :**

تشجيع الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات لتحقيق الاكتفاء الذاتي والذهاب نحو التصدير، لتنويع مداخيل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، والذي يتعرض في كل مرة لانهيارات ويعرض الاقتصاد المحلي إلى أزمات مالية متتابعة تأثر عليه.

إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وترشيده:

الحكومة الجزائرية تمر في الوقت الراهن بحراك إداري ومالي لغير السياسة المالية التي تدار بها. ولا سيما أنها تعتمد على مصروفات كبيرة قد يكون جزء منها يذهب في اتجاهات ذات مردود ضعيف ، وجائحة كورونا كوفيد-19 أعطتنا اليوم نظرة مختلفة في تحديد أولويات إنفاق والاهتمام بالضروريات والأمن والاتجاهات ذات مردود أكبر ، حيث أنه من ضروري إعادة دراسة الإنفاق الحكومي بشكل تدريجي خلال السنوات المقبلة ، وتقليصها لمستويات جيدة من شأنها توفير جزء من مبالغ الإنفاق الحكومي عليها ، وأن جزاء من معالجة التكاليف والمصروفات الحكومية يتمثل في عملية التخصيص ، سواء تخصيص مشاريع جديدة أو مبادرات ناشئة ، ويجب أن يكون ذلك التخصيص وفقا لضوابط وأسس تنظيمية عالية تراعي التنفيذ والأولويات . حيث أن ترشيد الإنفاق في الجزائر يجب أن يخضع لأولويات اجتماعية و اقتصادية .[1]

- **رقمنة بعض القطاعات والتعاملات:**

أدى انتشار جائحة كورونا فيروس-19 المستجد في جل دول العالم وفي الجزائر خصيصا إلى زعزعة أمنها الداخلي ومختلف القطاعات الحيوية في داخل الاقتصاد الوطني، حيث فرضت الجائحة على الحائر اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية والاحترازية تجنبا لانتشار وتفشي الفيروس بين الأشخاص، منها إغلاق حدود البحرية والبرية و إغلاق المدارس والجامعات وتجميد مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية حفاظا على سلامة المواطنين.

[1]- قرور غادة، ساكر زين العابدين، أثر جائحة كوفيد -19 على ظاهرتي التضخم والبطالة دراسة حالة الجزائر،اطروحة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بو صوف ميلة، 2021-2022، ص 51.

وبسبب إجراء تفعيل التباعد الاجتماعي والحد من الاجتماعات المباشرة، صار أمرا لا غنى عنه وضرورة قصوى لنجاته وفعاليته، ليجدا العالم ومن ضمنه الجزائر نفسه أمام ضرورة الاعتماد على الرقمنة من أجل ضمان استمرارية بعض القطاعات ولو عن بعد ومن بينهما المؤسسات التعليمية وكذا المؤسسات الإنتاجية والعمومية الإدارية.

- **تفعيل جهاز الإنذار من المخاطر الوبائية مستقبلا والاحتياط:**

أعطت جائحة فيروس كورونا درس لجميع ودول العالم فيما الجزائر حول ضرورة تفعيل اليقظة الإستراتيجية اتجاه المخاطر الوبائية مستقبلا، حيث يجب على الحكومة اتخاذ الخيارات المناسبة فيما يتعلق بالإنذار المبكر وتحديد الأولويات وإنهاء، إمكانية ظهور الخطر أو تفاقمه. وفي نفس الوقت ينبغي صياغة التشريعات في أقرب وقت ممكن للقضاء التام على مسببات الوباء. مع ضرورة إشراك جميع أطراف من أفراد وهيئات حكومية ومؤسسات في بذل مجهود مشتركة خاصة في إدارة المخاطر ومعالجتها.

- **تخفيف الأعباء الضريبية :**

تعمل الحكومة على تأجيل وتخفيض مدفوعات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وغيرها من الرسوم المستحقة على المؤسسات، من أجل تخفيف أعبائها على المؤسسات نتيجة تأثر نشاطها بالغلق والحجر الصحي، وهذه فرصة لإعادة النظر في حجم الوعاء الضريبي المفروض على المؤسسات الاقتصادية، والذي يعتبر من المطالب المستمرة والتي أثار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 عليها ويمنحها فرصة للبقاء والاستمرارية داخل نسيج الاقتصادي الجزائري [1].

المبحث الثالث : تداعيات جائحة كورونا على التضخم في الجزائر .

مع بداية ظهور وباء كورونا شهدت الجزائر اضطرابات كبيرة في الاقتصاد مع نقص المعطيات و البحوث المرتبطة به ما أدى إلى صعوبات في مواجهته ، إذ انه يمس جميع التغيرات الاقتصادية ، لا سيما التضخم حيث يعتبر التضخم المشكل الرئيسي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري .

المطلب الأول : تطور و أسباب التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة ، و ذلك يرجع لعدة أسباب منها داخلية و خارجية و الجدول و الشكل التاليين يوضحان تطور معدلات التضخم في الجزائر.

[1]- قرور غادة، ساكر زين العابدين ، ص 51.

الجدول رقم (01) : تطور معدلات التضخم في الجزائر 2000-2019

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم
2000	0,3	2007	3,7	2014	2,9
2001	4,2	2008	4,9	2015	4,8
2002	1,4	2009	5,7	2016	6,4
2003	4,3	2010	3,9	2017	5,6
2004	4,0	2011	4,5	2018	4,3
2005	1,4	2012	8,9	2019	1,95
2006	2,3	2013	3,2		

مصدر :

- طالبك الدولي : على الموقع www.banquemondiale.org ، اطلع عليه بتاريخ 01/04/2024 على الساعة 02: 23 .
- وزارة المالية : على الموقع www.nf.gov.dz ، اطلع عليه بتاريخ 01/04/2024 على الساعة 02: 23 .

نلاحظ من خلال الجدول: خلال الفترة من عام 2000 إلى 2005 ، شهدت الجزائر تقلبات في معدلات التضخم ، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 42 % في عام 2001 ، مقارنة بـ 0.3 % من عام 2000 و هو الارتفاع الأعلى منذ الاستقلال، وفي عام 2002 ، انخفض معدل التضخم إلى 1.4 % بسبب تراجع في الكتلة النقدية و تباطؤ ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، و ارتفع معدل التضخم مرة أخرى في عامي 2003 ، 2004 بسبب زيادة النفقات الحكومية نتيجة الاستمرار في البرامج الاستثمارية و زيادة دخل الأسر بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي.

و في سنة 2007 ارتفع معدل التضخم الى 3,7% مقابل 2,3% في سنة 2006،فمن جهة ارتفعت أسعار السلع الغذائية ارتفاعا قويا ولا سيما أسعار المنتجات الفلاحية. و في سنتي 2013 و2014 انخفض معدل التضخم إلى 3,2% و2,9% على الترتيب، حيث نرى تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3,5% مقارنة بالسنة الماضية ،وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة .

أما خلال الفترة (2017_2019) ، و بالرغم من نمو الكتلة النقدية بـ: 8,38% و11,10% في سنتي 2017 و2018على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع الى 4,3% في سنة 2018 مقابل 5,6% في سنة 2017، ليبلغ 1,95% في سنة 2019، و يرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية.

3. **أسباب ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر** : تنقسم إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية .

أ. **الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر** : أهمها :

- زيادة الطلب الكلي المحلي و ارتفاع تكاليف الإنتاجية :

يعتبر نمو الطلب الكلي المحلي بحجم اكبر من نمو العرض الكلي سببا للتضخم في الجزائر ، حيث ينتج عن ذلك زيادة في كمية النقود لا تقابلها زيادة في كمية الإنتاج ، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

فمثلا الطلب المحلي على المواد الغذائية ارتفع من 1.395 مليار دينار سنة 2001 إلى 7.676 مليار دينار سنة 2014 ، كما ارتفع الطلب المحلي على المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية من 1.466 مليار سنة 2001 إلى 11.418 مليار دينار سنة 2024 . حيث ارتفع الكلي الاستهلاكي من 3.246 مليار دينار سنة 2000 إلى 6.215 مليار دينار سنة 2006 ليصل إلى 21.745 مليار دينار سنة 2017 بسبب ارتفاع أسعار البترول و تطبيق برامج التنمية و تحسين الأجور و تسهيل الائتمان و ارتفاع عدد السكان .

انخفاض مستوى الإنتاجية و هو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في اغلب القطاعات الاقتصادية الجزائرية ، و هذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ، حيث يكون بإمكان المنتج نقل تكاليف إضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية و احتكارية على الأسعار.[1]

4. **الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر** :

- ارتفاع الأسعار المواد الغذائية
- ارتفاع أسعار الطاقة و المواد الخام و السلع و الخدمات المرتبطة بها : و المتمثلة في :

5. السلع الصناعية و البتروكيماويات و النقل و التأمين
6. انخفاض سعر صرف الدولار و معدل الفائدة (في الو.م.أ وغيرها) و تدني عوائد الاستثمار في أسواق الأسهم و السندات عالميا و اتجاه المضاربين إلى أسواق السلع
7. انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية
8. زيادة درجة الاحتكار و التركيز في إنتاج و تخزين بعض السلع الرئيسية في العالم
9. تقلبات أسعار النفط.[1]

[1]- ادبوب سارة ، لسبع مريم ، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019 ، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية المجلد 2 ، العدد 2 ، ديسمبر 2021 ،نص 41-45 .

المطلب الثاني : التضخم في الجزائر و آليات مواجه

1. التضخم في الجزائر :

يعتبر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مستوى الأداء المالي و الاقتصادي لكل بلد ، و قد عرف التضخم في الجزائر في الآونة الأخيرة تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض نتيجة ما مرت به البلاد من أوضاع سياسية و صحية أثرت على المعدلات التضخم كما يظهر ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : تطور معدل التضخم خلال الفترة 2018-2021

السنة	2018	2019	2020	2021
معدل التضخم %	4.27	1.95	2.4	4.5

مصدر : تقرير أفاق العربي الموحد ، إصدار 2020/04/11 ،ص32 .

الشكل رقم (06) : يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال 2018-2021

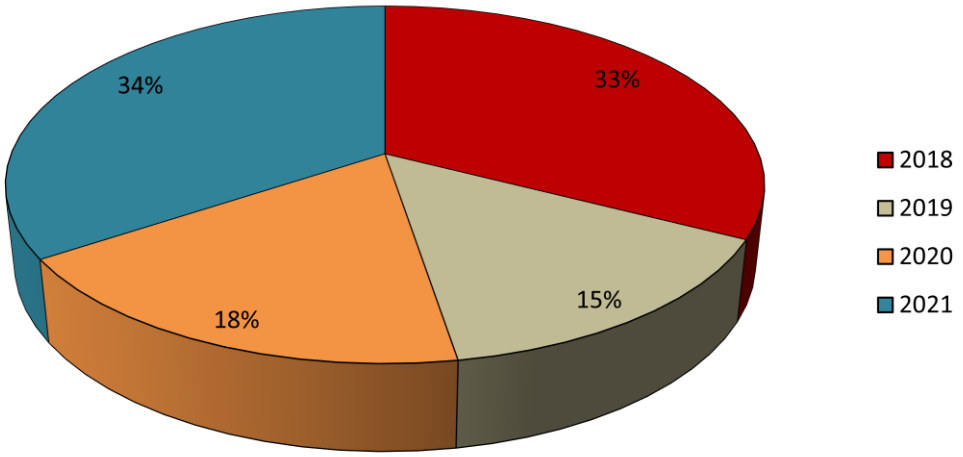

[1]- التضخم في الجزائر .... خبراء يعددون لأسباب و يقترحون كيفية المعالجة ،http://www.elmarsdaronline.dz ،اطلع عليه يوم 25/03/2024 على الساعة 02: 14 .

نلاحظ من خلال الشكل السابق و بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) أن :

- معدل التضخم في الجزائر شهد انخفاض ملحوظ في نهاية سنة 2019 حيث وصل إلى 1.95 % مقارنة بسنة 2018 أين بلغت نسبة 4.27 % و يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية و النقل و الصحة ، و في سنة 2020 ارتفع معدل التضخم ليصل إلى 2.4 % خلال 5 أشهر الأولى مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 ، حيث شهدت سنة 2020 ، ارتفاع ملحوظ في أسعار المواد الغذائية بنسبة 0.2 % و المواد المصنعة بـ 5.35 % مما اثر على الوتيرة الإجمالية للتضخم التي انتقلت نسبتها من 1.95 % سنة 2019 إلى 2.4 % سنة 2020 ، كما أن هذا جاء نتيجة الأوضاع الاستثنائية التي عرفتها الجزائر جراء جائحة كورونا (كوفيد 19) من إجراءات الغلق من اجل احتواء الجائحة ، وفي سنة 2021 واصل معدل التضخم في الارتفاع ليصل إلى 3.9 % خلال 6 أشهر الأولى مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 ، و يرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 6.8 %.[1]

2. آليات مواجهة التضخم في الجزائر:

يعاني الاقتصاد الجزائري، شانه شأن العديد من الاقتصاديات العالمية، من جهة تضخمية حادة خلال الفترة الأخيرة، و قد اتخذت الحكومة الجزائرية جملة من الإجراءات لمواجهة هذه الظاهرة، تنوع بين آليات نقدية و مالية و تدابير أخرى تهدف إلى دعم القدرة الشرائية للمواطنين.

- **الآليات النقدية :**

- **رفع معدلات الفائدة :** قام البنك الجزائري المركزي برفع معدل الفائدة الرجعي بشكل تدريجي خلال الفترة الماضية ، بهدف كبح جماح السيولة النقدية في السوق و الحد من الطلب الكلي.
- **التدخل في سوق الصرف :** يسعى البنك المركزي إلى التدخل في سوق الصرف الأجنبي من خلال بيع العملة الصعبة لضبط قيمة الدينار الجزائري ، مما قد يؤدي إلى زيادة استيراد السلع و ارتفاع الأسعار.
- **إعادة الخصم :** و هو سعر الفائدة الذي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات التي لديها.

[1]- وردة شيبان ، سامية متغاش ، انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية – مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال ISSN :2602-6570 ، المجلد 05 العدد 1 – جوان 2022 ،ص 596–597 .

- **نسبة الاحتياطي القانوني** : و هو النسبة أو الرصيد من النقود التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة أو ودائع جارية و آجلة .[1]
  - **آليات مالية** : وسائل السياسة المالية .

- **الرقابة الضريبية** : تعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فعالية في ضبط حركات التضخم ، حيث تقتضي هذه السياسة زيادة الإنفاق العام بخفض معدلات الضريبة سواء على الأرباح لرفع معدلات الإنفاق الاستثماري أو على الاستهلاك لرفع معدلات الإنفاق الاستهلاكي ، مما يدفع الأسعار نحو الانخفاض .

- **الرقابة على الإنفاق العام** : نعني الإنفاق العام انه يحدث فائض أو عجز في الميزانية ، للتحكم في الموجات التضخمية .

- **سياسة الرقابة على الأجور** : تمثل الأجور العنصر الأكثر أهمية في التكاليف الإنتاجية ، مما يزيد من الضغوط التضخمية جراء الارتفاعات الغير منتظمة و المتسارعة في معدلات الأجور .

- **سياسة الرقابة على الأسعار** : يمكن التأثر على التضخم خلال مراقبة الأسعار من قبل الحكومة و محاولة ربطها بالأجور من اجل المحافظة على القوة الشرائية [2] .

[1]- طالبة تواتي سهام ، سياسات محاربة التضخم في الجزائر ، أطروحة مقدمة لاكتمال متطلبات مقدمة شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كلي مطبق جامعة الجزائر 3 سنة 2021 – 2022 ص36 .

[2]- بن مسعود آدم ، مراح ياسين ، آليات معالجة مشكلة التضخم بالجزائر ، مجلة ابن خلدون للإبداع و التنمية المجلد 5 ، العدد 2 تاريخ النشر 2023/11/05 ،ص65.66.67 .

خلاصة :

تأثير جائحة كورونا على التضخم في الجزائر كان ملحوظا ، حيث تسببت الجائحة في زيادة تكلفة الإنتاج و تباطؤ في النشاط الاقتصادي ، بسبب القيود و الإغلاقات حيث تضررت العديد من الشركات و المؤسسات مما أدى إلى انخفاض في الإنتاج و زيادة في أسعار السلع و الخدمات ، كما تأثرت الأسعار بتقلبات سوق العملة و تقلبات أسعار النفط ، مما زاد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري .

خاتمة

خاتمة :

من خلال ما سبق نستخلص أن الأزمة الصحية كورونا كوفيد 19 ، آثارها اقتصادية على المستوى الوطني ، حيث أدت إلى تعطيل جل نشاطات الاقتصادية على عكس الحالة الاعتيادية مما تسبب في حالة عدم اليقين للوضع الذي يؤول إليه الاقتصاد الوطني في المدى البعيد إذا لم تشرع الدولة إلى وضع إجراءات سريعة و سياسات فعالة للسيطرة على الوضع .

حيث أن هناك قنوات لانتقال الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة منها التجارة الدولية ، أسعار النفط ، القطاع المالي المصرفي ، مما عرض الاقتصاد الجزائري لخسائر كبيرة ، في قطاعات النقل و السياحة و التجارة الدولية و النفط و الاستثمار الأجنبي المباشر . زيادة على ذلك أثرت الجائحة على أسعار النفط في الجزائر حيث أدت إلى تراجع إيرادات النفط . مما انعكس سلبا على مؤشرات الاقتصاد ، حيث أظهرت هذه الدراسة أن جائحة كورونا كان لها تأثير سلبي ملموس على ظاهرة التضخم في الجزائر ، فقد أدت إلى انخفاض الطلب و العرض و زيادة الاضطرابات في سلاسل التوريد ، و ارتفاع أسعار المواد الغذائية و الطاقة و ضعف الدينار الجزائري ، وعلى التأثير السلبي للجائحة على التضخم إلا انه يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال إتباع سياسات اقتصادية حكيمة .

1. **اختبار صحة الفرضيات :**

- ✓ **اختيار الفرضية الأولى :** أظهرت جائحة كورونا انتشارا واسعا للفيروس على مستوى العالم ، و تأثيرها كان شاملا على الصحة العامة و الاقتصاد و حياة الناس اليومية في كثير من الدول ، أما التضخم فيشير إلى زيادة في أسعار السلع و الخدمات على مدى فترة زمنية معينة ، مما يؤدي إلى تقليل قوة شراء العملة المحلية و تقليل قيمتها الحقيقية ، وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية
- ✓ **اختيار الفرضية الثانية :** تراجع الطلب الاستهلاكي و الاستثماري بسبب الجائحة يمكن أن يؤدي إلى ضغط منخفض على الأسعار و يقلل من معدلات التضخم . و من ناحية أخرى ، قد تحدث زيادات في تكاليف الإنتاج و التوريد بسبب إجراءات الوقاية و التكاليف المرتبطة بالجائحة ، مما قد يزيد من التضخم ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية .
- ✓ **اختيار الفرضية الثالثة :** لمواجهة التضخم يمكن اتخاذ عدة إجراءات من بينها السياسة النقدية و المالية و تنظيم الأسواق ، مع زيادة الإنتاجية

أما للحد من تفشي فيروس كورونا، فيمكن إتباع مجموعة من الوسائل الوقائية المختلفة من طرف الحكومة الجزائرية، هذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

النتائج :

- جائحة كورونا أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري حيث أدت إلى تراجع أسعار النفط و ارتفاع معدلات البطالة
- اتخاذ إجراءات اقتصادية من طرف الحكومة الجزائرية للتصدي لتداعيات الجائحة
- فرض قوانين صارمة لمكافحة انتشار الفيروس مثل فرض قيود على الحركة و التجارة مما أدى إلى تقليل العرض و الطلب في السوق المحلي .

التوصيات :

ولقد توصلنا من خلال دراستنا إلى :

- تنويع الاقتصاد الجزائري لتقليل اعتماده على قطاع المحروقات (النفط و الغاز الطبيعي)
- دعم القطاعات المنتجة لزيادة العرض من السلع و الخدمات
- تحسين كفاءة التوريد
- دعم الفئات الأكثر ضعفا لمواجهة ارتفاع الأسعار
- إتباع السياسة النقدية و المالية للحفاظ على استقرار الأسعار

قائمة

المصادر و المراجع

الكتب:

- رانيا شيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره، وسبل معالجته، سلسلة كتابيات تعريفية، العدد 18، صندوق نقد العربي ، أبو ظبي،2012.
- غازي حسين عنابة " التضخم المالي " مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2003.

المجلات:

- ادبوب سارة ، لسبع مريم ، تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019 ، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية المجلد 2 ، العدد 2 ، ديسمبر 2021.
- بن مسعود آدم ، مراح ياسين ، آليات معالجة مشكلة التضخم بالجزائر ، مجلة ابن خلدون للإبداع و التنمية المجلد 5 ، العدد 2 تاريخ النشر 2023/11/05 .
- بوقحطان وسام، دراسة تحليلية لآثار جائحة كورونا (covid-19) على معدلات البطالة في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2021.
- سفيان خلوفي، كمال شريط، أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على المؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 3، ديسمبر 2021.
- سهام حروري،الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا ، الواقع و الرهانات ،مجلة الناقد للدراسات السياسية ، المجلد05،العدد02 ،2021.
- سهايلية سماح الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر ، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية المجلد 05 العدد 03 أكتوبر 2020.
- عبد الحميد فيجل، محمد براق، تداعيات جائحة كورونا (كوفيد -19) على الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، مجلد 15، عدد 03، 2021.
- محمد رضا بن لاغة ، فوزي آيت سعيد ، اثر جائحة كورونا على القدرة الشرائية للمستهلك ، المجلة الدولية في الاقتصاد و استراتجيات الأعمال ، المجلد 01 ، العدد 01 ، سنة 2021.
- وريدة براهيمي ، فيروس كورونا2 (COV 2 – SORS) بالجزائر و انعكاساته الاجتماعية . مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية المجلد 07، العدد (01) جوان 2022.

- وردة شيبان ، سامية متغاش ، انعكاسات جائحة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر – دراسة تحليلية – مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال ISSN :2602-6570 ، المجلد 05 العدد01 ،جوان 2022.

الاطروحات:

- الطالبين خالد عوين ، عبد الواحد سهايلية ، اثر الانفاق الحكومي على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1990_2016) ، اطروحة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية،العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي التبسي،تبسة،الجزائر،2017_2018.
- بوفلفل زيد ، التعليم عن بعد تحت ظل جائحة كوفيد19 في الجزائر– دراسة حالة مصنعة "مووودل" لجامعة 08 ماي 1945 قالمة ، أطروحة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة 08 ماي 1954 قالمة ،2020-2021.
- طالبة تواتي سهام ، سياسات محاربة التضخم في الجزائر ، أطروحة مقدمة لاكتمال متطلبات مقدمة شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كلي مطبق جامعة الجزائر 3 سنة 2021 – 2022.
- قرور غادة، ساكر زين العابدين، أثر جائحة كوفيد -19 على ظاهرتي التضخم والبطالة دراسة حالة الجزائر،اطروحة لنيل شهادة ماستر،اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحفيظ بو صوف ميلة، 2021-2022.

المواقع:

- يونس بورنان 2020/06/22 ، مساعدات طبية صينية إلى الجزائر لمكافحة كورونا ، http://al-ain.com/article/algeria-chine-exprience-corona-midical-aid .
- جائحة كوفيد-19 في الجزائر – المعرفة http://m.marefa.org. .
- world.Health organisation, http://www.who.int .
- Europen cancer patient coalition. http://ecpc.org/covid-19.information .
- منظمة العمل الدولية: تقرير الأجور العالمي 2020-2021 : الأجور و الحد الأدنى للأجور فيزمن جائحة كوفيد-19 http://www.ilo.org .
- التضخم في الجزائر .... خبراء يعددون لأسباب و يقترحون كيفية المعالجة http://www.elmarsdaronline.dz .

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى تحليل تأثير كورونا على معدلات التضخم في الجزائر مع تقييم العوامل التي ساهمت في ارتفاعه خلال هذه الجائحة و مناقشة التوقعات المستقبلية الاقتصادية و التضخمية في ظل استمرارها كما ،توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الجزائر كانت من بين الدول التي كانت تعاني من العجز الاقتصادي أثناء أزمة كورونا ،حيث نتج عن ذلك ارتفاع في أسعار السلع و الخدمات و الذي أدى إلى ارتفاع التضخم ، و بالتالي سعت الحكومة الجزائرية إلى تبني السياستين المالية و النقدية لمواجهة تأثيرات الجائحة على ظاهرة التضخم مثل تخفيض سعر الفائدة أو زيادة الإنفاق العام .

الكلمات المفتاحية : جائحة كورونا ، التضخم ، الاقتصاد الجزائري، الإنتاج المحلي.

Abstract

This research aims to analyse the impact of Corona on inflation rates in Algeria, as well as assess the factors That contributed to the rise during This pandemic, and discuss the ongoing economic and inflationation outlook. We also summarized Through This study That Algeria Is one of the countries That suffered from an economic deficit during the Corona crisis, which led to a decrease in the prices of goods and services and led to High inflation, and thus the Algerian government sought to adopt fiscal and monetary policies. To counter the effects of the pandemic on inflation, such as lowering interest rates or increasing public

Keywords: Corona pandemic, inflation, Algerian economy.